العرب
الخميس 2020/07/02
السنة 43 العدد 11749

لا إصلاح سياسيا في مصر دون حدوث انفراجة اجتماعية

بعد النجاحات الأمنية حان وقت النهوض الاقتصادي

شعب بحاجة إلى الحد الأدنى لا الرفاهية

مثّل تفشي جائحة كورونا في مصر فرصة هامة ومناسبة للنظام للوقوف على مواطن الخلل في البلاد التي تعاني أزمة اجتماعية عميقة مردها الوضع الاقتصادي المتردي الذي يستدعي الحكومة التركيز عليه لأن هذه المداخل عادة ما تعتمد عليها جماعات الإسلام السياسي للاستقطاب. ومع حدوث تغيرات كبرى منذ ثورة يونيو 2013 وتحقيق نجاحات أمنية في دحر الإرهاب لم تعد هناك أمام النظام أي مبررات لتجاهل الوضع الاجتماعي المتأزم منذ عقود.

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

القاهرة - عززت تداعيات جائحة كورونا الاجتماعية والاقتصادية سلبية قناعة النظام المصري في منح خطته المزيد من التركيز التدريجي على هذين البعدين، وإهمال الاستجابة لنداء التعجيل بالإصلاحات السياسية المجمدة تقريبا. وهي إشكالية تتجاوز حدود مصر، حيث يدور خلاف حول أيهما أولى؛ خفض معدلات الفقر والبطالة أم تطوير الحياة السياسية؟ وهناك طريق ثالث لا يرى تناقضا بينهما ويشجع على فكرة الجمع بين الإصلاح بالتوازي في أكثر من مجال لتطوير الحياة عموما.

أبدى النظام المصري حماسا للقطاع الأول، وقام بخطوات كبيرة من البداية لتخفيف المعاناة عن المواطنين، باعتبارها النافذة التي تستغلها جماعات الإسلام السياسي التي كبدت الدولة خسائر فادحة عقب تغلغلها في نسيج المجتمع، واستغلال قواعده المجتمعية الرخوة، وفشل القوة المجتمعية الصلبة في التصدي لها.

إصلاحات وتحديات

منحت الحكومات المصرية التي تعاقبت منذ ثورة 30 يونيو 2013 أولوية كبيرة لسد هذه الفجوات، وتبنت عملية إحلال وتجديد في المنظومة المجتمعية، وتبوأت أجهزة الدولة مكان ممثلي التيار المؤدلج من خلال تخفيف الأعباء بصورة دقيقة، وفقا لخطة بعيدة المدى، تسير جنبا إلى جنب مع تجفيف المنابع السياسية والأمنية.

قطع الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي شوطا كبيرا في مجال الاهتمام بالطبقات الفقيرة، وتحسين أحوالها عبر زيادة رواتب الموظفين، وتحقيق طفرة في المعاشات، وتقديم منح مع انتشار كورونا، وتوظيف إمكانيات جهازي الجيش والشرطة في تقديم مواد غذائية بأسعار تفضيلية، وعدم ترك البسطاء فريسة سهلة للتجار، وغلق الأبواب أمام أي جهات يمكن أن تنفذ إلى وجدان شريحة كبيرة، يؤدي حل جزء ملح من مشكلاتها لمنع استثمارها سياسيا.

وأدت هذه التحركات إلى الإقدام على خطوات جريئة في مجال الإصلاح الاقتصادي، والتفاهم والتوافق مع أجندة صندوق البنك الدولي للحصول على قروض سخية منه، لم يجرؤ على اتخاذها حاكم مصري من قبل خوفا من ردات الفعل الشعبية.

> تداعيات كورونا ترجمت سلبية النظام المصري في منح خطته المزيد من التركيز على البعدين الاجتماعي والاقتصادي

ربما تكون الأجواء العامة ساعدت السيسي على تنفيذ إجراءاته القاسية وانحياز فئات عديدة له، فلم تعد هناك قوى سياسية معارضة تستطيع استغلال هذه الخطوات وتحريك الشارع ضده، كما أن السيطرة على مفاصل الدولة أسهمت في تهميش القوى التي أبدت انزعاجا من القرارات الاقتصادية الجديدة، فضلا عن تآكل الطبقة المتوسطة الحيوية، وغياب قدرتها المعروفة في الرفض والرغبة في التغيير، وهو ما جعل المناخ السياسي قابلا لتحمل الإجراءات الجديدة، رضاء أو قسرا.

كما أن القرارات الصعبة التي اتخذت اصطحبت معها منظومة حمائية لغير القادرين، تجاوزت مسألة الغذاء إلى توفير المسكن، وجرى تحسين أوضاع أسر كثيرة في هذا الفضاء، وتجنبت أجهزة الدولة الاقتراب من رجال الأعمال والابتعاد عن أن يكون التحسن على حسابهم.

وشككت هذه المسألة في قدرة الحكومة على التعامل معهم، وعدم استعدادها لتحميلهم جانبا كبيرا من المسؤولية المجتمعية، أو حضهم على دفع ضريبة اقتصادية مناسبة، وربما رأى النظام تأجيل هذه المواجهة كي يتسنى له كسب المزيد من التأييد الشعبي، ويحصد نتائج واضحة من وراء القرارات التي اتخذها.

وبقدر ما تحمل خطوات تخفيف المعاناة على محدودي الدخل ملامح اجتماعية، بقدر ما تنطوي على أغراض سياسية بعيدة، فإذا ضمن المواطنون حياة جيدة سوف تخف تلقائيا قدرتهم على الانجذاب لأي قوى معارضة، ونزع ورقة مهمة أزعجت الكثير من القيادات المصرية السابقة، فمع كل أزمة اقتصادية أو سياسية كان التلويح مباشرا بورقة الشارع، والتي ضغطت دوما على صانعي القرار في أوقات كثيرة، ودفعتهم للتراجع وتقديم تنازلات.

وعندما تستقر الأوضاع مجتمعيا تفقد المعارضة زخمها المعتاد، ويبدو النظام الحاكم هو الملاذ والضامن لحياة أفضل، خاصة أن أجهزة الدولة تمكنت من تصدير النماذج المشوهة لدول عربية فقدت وحدتها الإقليمية وهويتها عندما انساقت وراء فصائل من المعارضة، مستفيدة من تدهور أحوالها الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي كانت الأوضاع مستعدة لتقبل الحراك، وحتى الدول التي شهدت تطورا سياسيا منظما يتم تصويرها على أنها مهددة في وجودها، طالما بقي التيار الإسلامي قويا.

وتنطلق حسابات النظام المصري من غلق المسافة بين الجانبين (الاجتماعي – الاقتصادي، والسياسي)، عندما ينجح في معالجة قضايا الفقر من الممكن معالجة قضايا السياسة بشكل أسهل، وحقق هذا الطريق قدرا من التفوق، حيث جعل ما يسمى بـ"حزب الكنبة"، وهم الشريحة الكبيرة الصامتة وغالبيتها من الفقراء في مصر، عصيا على التحرك ضد ما تتخذه الحكومة من إجراءات، وأخفقت جماعة الإخوان والمتحالفون معها من تيار اليسار مرارا، وفي مناسبات عدة، في حض هؤلاء وإجبارهم على الخروج ضد النظام الحاكم.

وكلما ضمن النظام المصري ولاء هؤلاء وحافظ على مصالح الشريحة الأغنى والأقل عددا، اتسعت قدرته على السيطرة، فالأولى يمكن أن تفضي تصرفاتها العشوائية تحت وطأة مشكلاتها المجتمعية والاقتصادية إلى فوضى يصعب التحكم في المدى الذي يمكن أن تصل إليه، بينما الثانية إذا استشعرت أنها ستدفع ضريبة الإصلاحات يمكنها أن تؤثر في البعد الاقتصادي ولها سلطان عليه، فقد تلجأ إلى استفزاز العمالة لديها، والتي ازدادت نسبتها مع توجهات الحكومة لمنح المزيد من الفرص للقطاع الخاص.

استراح النظام المصري للمعادلة التي أرسى قواعدها خلال السنوات الماضية، ويشعر بقدرته على التفوق في ما فشلت فيه أنظمة سابقة، كما تعامل مع الواقع السياسي بدرجة عالية من البرغماتية والوضوح، فلم يصطنع هيكلا حزبيا واحدا يصبح ظهيرا شعبيا له في الشارع، وأدت تصرفاته إلى سباق غالبية الأحزاب لتكون رديفا للنظام.

وأخذت الأوضاع السياسية تميل نحو الشكلانية، أو بمعنى أدق يتم استخدامها كنوع من أنواع الديكور لزوم التعامل مع المجتمع الدولي ومفرداته، أو كرصيد يمكن البناء عليه مستقبلا، وفي المجمل ليس هناك يقين بأهمية الدور الذي يلعبه نحو مئة حزب سياسي، ولو اصطنع البعض ضجيجا إعلاميا يوحي بأنهم مازالوا على الخارطة.

أسئلة وإجابات

تظل التساؤلات المطروحة في أذهان المراقبين للأوضاع في مصر تبحث عن إجابات لها، لأي مدى يستطيع النظام الحاكم توفير درجة جيدة من درجات الكفاف، وليس الرفاهية، وهل تنجح النسبة التي سوف يتمكن من تحقيقها في المجالين الاجتماعي والاقتصادي في دفن الحياة السياسية العريقة في مصر، وما هي الضمانات التي تمنع أي حراك تلقائي أو تحريضي في الشارع؟

تحتاج الإجابة على هذه التساؤلات المحورية التعرف على قدرات مصر الاقتصادية، وهي لا تزال في مستوى متدن، مع كل الوعود التي تقدمها الاكتشافات النفطية والغازية، وحتى الذهب، ففي ظل وجود أكثر من مئة مليون مواطن، نصفهم على الأقل تحت خط الفقر، تصبح كل موارد جديدة صعبة على الاستجابة لطموحاتهم، التي تترافق مع طموحات مماثلة لدى القيادة السياسية في التعمير والبناء وغيرها، بالتالي من الصعوبة تلبية الحد الأدنى، ما يجعل شريحة غاضبة بينهم غير مضمون رد فعلها، والذي قد يتخذ أشكالا احتجاجية مختلفة، بينها العنف المجتمعي.

ناهيك عن وجود فئة ليست هينة من النخبة الواعية تبدو صامتة الآن، لكن من يتابع تعليقاتها على مواقع التواصل الاجتماعي يشعر بمدى حاجتها لتطوير الأوضاع السياسية، ويمكن أن تحرك المياه السياسية إذا وجدت قناعة للحركة، إيجابا أو سلبا، ولذلك تمثل قوة خاملة وقابلة للنشاط في أي وقت.

تحتاج مصر إلى إصلاحات هيكلية في المجال السياسي أكثر من أي وقت مضى، خاصة أن النظام الحاكم نجح في العبور بالبلاد من الناحية الأمنية، ووضع أقدامه على بداية الطريق الاجتماعي والاقتصادي، ولم تعد له مبررات في التأجيل، كما أن التحديات الإقليمية التي تحيط بالدولة سوف تستغرق وقتا للفوز فيها، وتظل لفترة تصعد وتهبط، ما يجعل ارتداداتها عنيفة في حالة الفوران والخطأ في التعامل معها.

الشعب الأميركي الخصم الأول لترامب

واشنطن - تواجه الولايات المتحدة في عهد الرئيس دونالد ترامب أزمة مزدوجة، الأولى تتعلق بتراجعها في ميزان القوى الدولية والثانية تؤججها انتقادات الداخل لمكانة بلادهم خلال تفشي أزمة كورونا وما بعدها.

وعلى الرغم من أن الكثير من المحللين يؤكدون أن ترامب أيضا يصطدم بانتقادات المعسكر الديمقراطي المتواترة في ملفات عدة داخلية وخارجية، إلا أنهم يقرون في المقابل، بتعمق أزمة الداخل إقتصاديا واجتماعيا وهو ما أثبتته الاحتجاجات التي تلت مقتل جورج فلويد أسود البشرة على يد رجل شرطة أبيض.

ولم تعد، بحسب الكثير من المراقبين، الولايات المتحدة في معركة مع قوى دولية أخرى كالصين وروسيا، بل إنها أصبحت في مرمى انتقادات خصمها الأول الشعب الأميركي.

ويقول المحلل الاقتصادي الأميركي نواه سميث إن "تراجع الولايات المتحدة بدأ بأشياء صغيرة اعتاد عليها الناس فلم يتوقفوا عندها. فقد مر الأميركيون على مواقع البناء الخالية من العمال ولم يتساءلوا لماذا لا يعمل العمال في الموقع؟ وبعد ذلك يتساءلون لماذا يستغرق بناء الطرق أو المباني وقتا طويلا للانتهاء منه؟ كما اعتاد الأميركيون تجنب الذهاب إلى المستشفيات لتلقي العلاج بسبب الفواتير الباهظة وغير المتوقعة من جانب هذه المستشفيات".

ويضيف سميث "أن الأميركيين يدفعون 6 في المئة عمولة للوسيط العقاري عند شراء مسكن، ولا يعرفون أن الأستراليين يدفعون 2 في المئة فقط".

ويتذمر الأميركيون من الضرائب المرتفعة وقيمة وثائق التأمين الصحي العالية والطرق المليئة بالحفر، لكنهم نادرا ما يتخيلون كيف ستكون الحياة لو كانوا يعيشون في ظل نظام يعمل بطريقة أفضل.

وعندما يتحدث الكتاب عن التراجع الأميركي، فإنهم عادة يتحدثون على أساس القوة الدولية، مثل صعود الصين وتراجع السيطرة السياسية والأخلاقية للولايات المتحدة في العالم. وهذه الأمور بالنسبة إلى أغلب الأميركيين تعتبر أشياء بعيدة ومجردة وليس لها تأثير على حياتهم اليومية.

لكن تدهور فاعلية المؤسسات سيفرض على الأميركيين أعباء متزايدة. وإذا أدى هذا التدهور في نهاية المطاف إلى فقدان عام لثقة المستثمرين في الولايات المتحدة فإن الخسائر من الممكن أن تكون أكثر ضخامة.

وقبل سميث، سبق أن انتقد الفيلسوف الأميركي نعوم تشومسكي وضع الولايات المتحدة بقوله إنها تتّجه نحو الكارثة نتيجة افتقادها إستراتيجية اتحادية في مواجهة فايروس كورونا، وعدم وجود ضمان صحي لجميع الموجودين فيها، فضلا عن عدم إقرارها بخطورة التغير المناخي.

وأرجع تشومسكي في حديث سابق ما يجري في الولايات المتحدة، البلد الأكثر تضررا من فايروس كورونا المستجد، إلى عدم وجود إدارة متماسكة.

وقال إن من "يقود البيت الأبيض شخص معتل اجتماعيا، مصاب بجنون العظمة، لا يكترث إلا لسلطته والاستحقاقات الانتخابية. عليه بالتأكيد أن يحافظ على دعم قاعدته، التي تضم الثروات الكبرى وأبرز أرباب العمل".

ويرى سميث الحاصل على الدكتوراه في علم الاقتصاد من جامعة ميشجان في تحليل نشرته وكالة بلومبرغ للأنباء أن الثمن الأوضح والأسرع للتدهور الأميركي جاء الآن في صورة التعامل الكارثي للمؤسسات الأميركية مع جائحة فايروس كورونا المستجد. فقد كانت إخفاقات القيادة منتشرة وكارثية على كل المستويات، بدءا من الرئيس الأميركي وحتى حكومات الولايات وإدارات المدن مرورا بمركز مكافحة الأمراض وإدارة الغذاء والعقاقير الأميركية. وكانت النتيجة زيادة كبيرة في أعداد الإصابات بفايروس كورونا في ولايات مثل أريزونا وتكساس وفلوريدا، في حين ما زالت الولايات التي ضربها الفايروس في البداية تكافح لتجاوز الجائحة.

في المقابل فإن دولا مثل إيطاليا التي يضرب بها المثل في الفشل الحكومي، نجحت في احتواء الجائحة ووقف انتشار العدوى في حين ما زالت الولايات المتحدة تسجل أرقاما قياسية في أعداد المصابين الجدد دون أي إشارة إلى احتمال تحسن الأمور.

ويقول سميث إن الأميركيين سيدفعون ثمنا اقتصاديا حقيقيا لهذا الفشل المروع في مواجهة مرض نجحت أغلب الدول الكبرى في احتوائه، حيث أجبر الخوف من الفايروس الناس على البقاء في منازلهم وأدى إلى تضرر النشاط الاقتصادي بشدة.

نواه سميث

الكارثة حلت حين أخفق القادة في التعامل مع كورونا

وإلى جانب القلق بشأن وظائفهم ومعيشتهم، سيجد الأميركيون أنفسهم مضطرين إلى البقاء في منازلهم لشهور بينما يشاهدون الإيطاليون يتجولون في الشوارع ويستعيدون حياتهم الطبيعية بعد السيطرة على الفايروس. هذا الوضع هو تجسيد مؤلم وقاس للتدهور العام. كما أن فشل أميركا في احتواء جائحة كورونا يعني أنه لن يكون في مقدور مواطنيها السفر بحرية عبر أنحاء العالم، حتى أن أوروبا تعتزم فرض حظر على دخول الأميركيين إليها.

ويرى سميث أن عواقب تدهور الولايات المتحدة ستستمر طويلا بعد الجائحة. فمع ارتفاع أسعار السكن وتدهور حالة البنية التحتية وشبكة النقل وانتشار العنف المسلح وبطش الشرطة والانقسامات السياسية والعرقية، ستصبح الولايات مكانا أقل جاذبية للعمالة عالية المهارة من مختلف دول العالم. وهذا يعني أن الشركات سترى أن دولا أخرى في أوروبا وآسيا وغيرها أكثر جاذبية للاستثمار وهو ما سيقلص سوق الوظائف في الولايات المتحدة، وسيخفض الأجور وسيقلص الإنفاق المحلي الذي يمثل قاطرة نمو الاقتصاد الأميركي.

وكل هذا سيتحول إلى تراجع في حصيلة الضرائب والمزيد من التدهور في المناطق الحضرية نتيجة تراجع الإنفاق على البنية التحتية وبرامج الضمان الاجتماعي والتعليم في الولايات المتحدة.

في الوقت نفسه يقول سميث إن السياسات المناهضة للهجرة حاليا ستحرم الولايات المتحدة من أهم مصدر للعمالة الماهرة وستضعف النظام الجامعي في الولايات المتحدة والذي يعاني من ضغوط هائلة نتيجة تقليص الدعم الحكومي له. ويضيف سميث أن كل ميزة اقتصادية كبرى للولايات المتحدة، تواجه خطرا حاليا. وإذا لم يتم التحرك بقوة لوقف تدهور الأوضاع، وفتح أبواب الهجرة والمحافظة على مراكز الأبحاث الجامعية، وتوفير السكن بتكلفة أقل، وخفض تكاليف البنية التحتية، وإصلاح جهاز الشرطة، واستعادة كفاءة الخدمات المدنية، ستكون النتيجة عبارة عن عقود من الجمود أو الانهيار في مستويات معيشة الأميركيين.